التنظيمات الفرنسية للجماعات الحرفية والإثنية غداة الاحتلال
- حالة جماعة بني مزاب-

ملخص

يهدف هذا المقال إلى تبيين بعض حيثيات السياسة التي اتبعتها الإدارة الفرنسية اتجاه التنظيمات العثمانية للطوائف الحرفية والإثنية، بعد سقوط مدينة الجزائر في 05 جويلية 1830، هذه الطوائف التي لم تجد من جهتها خيارا غير التعامل مع الاحتلال الذي أصبح أمرا واقعا لا بد من التكيّف معه، لكن زعاماتها وقعت في تناقضات كبيرة جراء الدور الجديد الذي أصبحت مجبرة على القيام به. وعندما لم تعد الإدارة بحاجة إلى هذه التنظيمات، نسفتها واستغنت عنها بشكل نهائي.

د. بالحاج ناصر
جامعة الوادي
الجزائر

Résumé

Cet article présente quelques aspects de la politique adoptée par l'administration française en Algérie, pendant les premières années de l'occupation, envers une catégorie très active de la société algéroise, la *Djemaa* des Mozabites. Il consiste aussi à analyser les réactions de ces *Berranis* à cette politique.

سيكون التركيز في موضوع التنظيمات الحرفية على جماعة بني مزاب، خاصة خلال الفترة الزمنية الممتدّة في ما بين 1830 و1838، وذلك اعتمادا على الوثائق الأرشيفية التي يحويها مركز أرشيف ما وراء البحار بأكس آن بروفانس (Aix-en-Provence) بمرسيليا بفرنسا، وهذه الوثائق عبارة عن تقارير إدارية رسمية متبادلة بين الحاكم العام (Gouverneur général) والأنتوندون سيفيل (Intendant Civil) أي القائم بالأعمال المدني، وكذلك بين أمين جماعة بني مزاب والحاكم العام. وتوجد هذه الوثائق أساسا في علبتين أرشيفيتين تحت رقم F80-557 و-F80 556. وهذه الوثائق مكتوبة باللغة الفرنسية، والنصوص المقتبسة منها في هذا العمل

© جامعة قسنطينة 1، الجزائر2013.

مترجمة، وفي الملاحق نماذج عن النصوص الأصلية.

لقد اعتمد على محتوياتها جلّ الدارسين لموضوع الطوائف المهنية، ومنهم المرحومة الدكتورة عائشة غطاس في رسالتها للدكتوراه[1] ، إنما في حدود ضيّقة بالنسبة لها، ذلك أنّ الوثائق التي تحويها العلب المذكورة تعود إلى سنوات 1832 وما يليها، في حين أنّ المرحومة توقّفت في دراستها في سنة 1830. أمّا روني ليسباس (René Lespès)[2] فقد اعتمد أساسا على محتوى هاتين العلبتين في دراسته المنشورة سنة 1925 حول طائفة بني مزاب، والتي تناول فيها بعض الجوانب دون أخرى من علاقة الأمين بإدارة الاحتلال، وهو ما لا يقدم صورة كاملة عن الموضوع كما سيأتي بيانه في ثنايا المقال.

كما تتوفّر وثائق أخرى في غاية الأهمية توجد في العلبة رقم 1H2، وهي تعود إلى سنوات 1832 و1834، لم يتمّ التطرق إليها من قبل الدراسات السابقة على حد علمنا.

ليس الهدف من هذا البحث دراسة التنظيمات الإدارية الفرنسية للطوائف الحرفية فحسب، ذلك أنّ بعض الدراسات قد تطرقت إليه، رغم قلّتها[3]، بل إنّ الهدف المبتغى، هو تبيين أهداف وغايات الإدارة من تلك التنظيمات، من خلال نموذج جماعة بني مزاب، التي كانت واحدة من أهمّ الطوائف الإثنية البرانية بمدينة الجزائر في 1830. كما يسعى البحث إلى تبيين كيفية تعامل أفراد الطائفة المدروسة مع هذه السياسة، ونتائجها عليهم. لكن قبل الخوض في الموضوع، يبدو من اللازم تقديم لمحة عن وضعية جماعة بني مزاب في مدينة الجزائر قبل الاحتلال، أي في عهد الأتراك العثمانيين.

1- جماعة بني مزاب قبل 1830 والامتيازات الاقتصاديّة الخاصّة

تواجَدَ بنو مزاب في مدن التلّ عموما منذ أزمنة بعيدة يصعب تحديدها[4]. وفي مدينة الجزائر الحديثة انتظم بنو مزاب في التنظيم المؤسّساتي للمدينة في فئة "البرانيّة". و"البرانيّة" مصطلح أطلق على الوافدين الذين ينحدرون من خارج المدينة التي يوجدون بها، والتي يقصدونها لأجل العمل. في الغالب يترك البرانيّة عائلاتهم في المدن والواحات البعيدة التي ينتمون إليها، ومنهم من يتزوّج بمقرّ نشاطه –بالمدن الكبرى– فيندمجون بذلك في مجتمعاتها.

وقد مارس هؤلاء العمال النشطين حرفا عديدة، حيث يذكر بيليسييه[5] أنّ الـ"كثير من المزابيين يستقرون بالجزائر لسنوات عديدة، وكان لهم تحت الداي احتكار الحمامات والطواحين والجزارات، وهم أشخاص يتميّزون بفعّاليّة ومثابرة وذكاء ونزاهة فائقة"[6].

فعن مهنة الجِزارة مثلا، يذكر ديبوا أنّ هؤلاء العمّال النشطين كانوا في عهد ما "الجزّارين الوحيدين في المدينة"[7]. ومن جهته فونتير دو بارادي، يؤكّد احتكار بني مزاب لنفس المهن، ويذكر عن الطواحين مثلا، أنّ بني مزاب كانوا يملكون "طواحين رحى تديرها البغال أو الجمال، خمسة وعشرون منها خاصة بهم، كلّ واحدة منها تنتج أكثر من ثلاثين دفعة في اليوم"[8]. ويذكر نفس المصدر أنّ المزابيين كانوا يُموّلون مدينة الجزائر بالكثير من مواد "البقالة" (épicerie) التي يجلبونها من المناطق الداخليّة [9].

يعتبر كتاب "قانون أسواق مدينة الجزائر" من أهمّ مصادر هذه المرحلة، يبيّن بوضوح طبيعة النشاطات الاقتصادية لبني مزاب في مدينة الجزائر، ومعرفة مكانتهم الحقيقيّة، والامتيازات التي تمتّعوا بها، فبالنسبة لمهنة "الكوّاشة" مثلا: "اشتكى بنو مزاب من الجيجليّين وطالبوا بأن يبقى لهم حقّ القيام بطحن الحبوب للعسكر مثلما كان العمل جاريا في السابق وبالكميّة التي تكفي حاجاتهم وما زاد عن ذلك يباع. فأجابهم بابا حسن إلى ذلك"[10].

وكان من أغراض الإيالة من وراء منح بني مزاب امتيازات اقتصادية، هو تنشيط المبادلات الاقتصادية في البلد، وهو ماذكره الشويهد بوضوح حين تطرق إلى الهدف من سنّ القانون الخاص بموزّعي البقر والغنم، بقوله: "وذلك تحفيزا لهم على إعمار السوق"[11]. وبمدينة المديّة كان أيضا لبني مزاب المستقرّين بها، أولويّة شراء السلع المأخوذة كضرائب من القوافل الصحراوية، ولكن بالسعر الذي يحدّده الباي[12]. وكانت الامتيازات التي تتمتع بها أية طائفة حرفية، محترمة من طرف الطوائف الأخرى[13].

وكان بنو مزاب كغيرهم من البرانية يمثّلهم "أمين"، وكان ذو حظوة خاصّة لدى حكّام الإيالة، يتمّ تعيينه على أساس مكانته المعنوية بين أعضاء طائفته، والتي يستمدها من ثروته الشخصية وخبرته وحنكته[14]. أما مهامّه الأساسية فتتمثّل فيما يلي:

متابعة شؤون جماعته المهنية وحتى الاجتماعية، وجمع الضرائب عنهم للبايليك، والوساطة بينهم وبينه. حلّ الخلافات المهنية التي تقع بين أعضاء طائفته، وكذلك منع المنافسة غير النزيهة بين أعضاء الجماعة، والتبليغ لدى القاضي بالمتحايلين لتحديد العقوبة اللازمة عليهم، كما يتدخل لحلّ الخلافات مع الطوائف المهنية الأخرى. ومن مهامه أيضا: الإشراف على التقسيم العادل للمواد الأولية بين الورشات، وذلك حسب الحاجة والإمكانيات. التنسيق مع سلطة البايليك في تحديد أسعار منتوجات أعضاء طائفته، والمساهمة في تحديد رواتب العمال والحرفيين بها[15].

ورغم طابعه الاقتصادي، إلا أن نظام الطوائف الحرفية كان الهدف منه أيضا "المراقبة السياسيةـالإدارية للأعضاء. [فهو] ملحق إداري بالبايليك"[16]، وهذا طبعا بالنسبة لفئة البرانية التي كانت تعتبر إحدى فئات مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، إلى جانب كل من الأتراك، الكراغلة، الأندلسيين، اليهود، الحضر والأشراف.

2- التنظيمات الإداريّة الفرنسيّة وأهدافها بعد 1830

بعد احتلال مدينة الجزائر، رأت إدارة الاحتلال أن تحافظ على نظام الطوائف الحرفية والإثنيّة بالمدينة، وذلك بمقتضى قرار إداري صادر بتاريخ 14 جويلية 1830[17]، وقد شمل هذا القرار جماعة بني مزاب وجماعة البساكرة كتجربة أوّليّة، ثم تمّت توسعته لاحقا ليشمل الطوائف الأخرى كما سيأتي.

لكن، لعلّ أهمّ ما قامت به الإدارة الاستعمارية اتجاه الطوائف الحرفيّة في البداية، هو أنّها وسّعت من صلاحيّات "أمين الجماعة"، أكثر ممّا كان يتمتّع به من قبل، وذلك في جباية الضرائب على بني عمومته خصوصا! لكن ما هو الغرض من وراء ذلك؟ وما هي نتائجه؟

كانت إدارة الاحتلال في السنوات الأولى التي تلت سقوط مدينة الجزائر بحاجة إلى توفير كل جهد ممكن في مراقبة الأهالي، وذلك نظرا لانشغالها بمواجهة البلاد المضطربة، وكان أمناء الحرف والجماعات إحدى قنوات الاتصال بفئات هامة ونشيطة من السكان، حيث كان مجموع عدد البرانية في مدينة الجزائر سنة 1833 حسب الإحصائيات الفرنسية: 1700 شخص، ووصل عددهم سنة 1838 بعد أن تمّ تشكيل الطوائف البرانية الأخرى: 3382، منهم: 629 مزابي. وبذلك كان بنو مزاب يشكّلون ثاني أكبر طائفة بعد القبائل الذين كان عددهم 1580 شخص[18]، لذلك سعت الإدارة إلى احتوائهم باعتماد نظام البرانية الذي خلفته الإدارة العثمانية، وتعيين أمناء على جماعاتهم بقرار 14 جويلية 1830 المذكور.

لقد أصبح على أمين الجماعة أن يقدّم خدمة خاصّة إلى الإدارة التي عيّنته، حيث أصبح مجبرا على القيام بمهمة "الإخبار" عن كلّ ما يتعلق بالأفراد المنضوين تحت سلطته، أي جماعة بني مزاب المتواجدين بمدينة الجزائر، والذين كانوا من العناصر التي ساهمت بعدد معتبر من المتطوعين في صدّ الهجوم الفرنسي على المدينة سنة 1830، حيث يذكر سيمون بفايفر الذي كان شاهد عيان على ما وقع من أنّ "أمين المزابيّين [قَدِم] مع حوالي أربعة آلاف، وبذلك أصبح الجيش الجزائري بإضافة حرس الآغا أفندي وسكان الجزائر الذين تواصلوا إلى المعسكر على دفعات كبيرة يضمّ خمسين ألف رجل على الأقلّ"[19].

لذلك سعت الإدارة الفرنسيّة إلى مراقبة هذه العناصر التي كانت من أشد المقاومين للاحتلال. كما سعت الإدارة إلى استغلال هذه العناصر من جهة أخرى، عن طريق

استثمار علاقاتها التجارية مع القبائل التي تقطن المناطق الداخلية للبلاد الجزائرية، حيث كان بنو مزاب يتحكّمون في خطّ تجاري هام، بدليل ما نقلته العديد من المصادر، ومنها ما قاله بيليسييه سنة 1836، عند حديثه عن تجارة المزابيّين بمدينة الجزائر: "يمكننا لاحقا بواسطتهم، جلب تجارة أهاليهم المارّة بتونس وطرابلس"[20]. ويذكر بيليسييه اتجاهات التجارة الصحراوية للمزابيين وهي: غدامس، بورنو، تمبكتو، وكلّ السودان، حيث يروّجون السلع التي يحضرونها من هذه الأقطار عبر تونس وطرابلس[21].

وعليه حاولت إدارة الاحتلال استغلال شبكة العلاقات التي نسجها تجار بني مزاب وما ينتج عنها من تنوع الأخبار حول تطوّرات الأمور في دواخل الجزائر في هذه المرحلة الانتقالية الحسّاسة. ولذا خططت الإدارة لاستمالة أمناء الطوائف وكانت التجربة مع بني مزاب فعقدت معهم شبه تحالف مفاده توسيع صلاحيّاتهم على بني عمومتهم أعضاء الجماعة مقابل خدمات تتمثل في إخبار السلطات وضمان الأمن والرقابة على الجالية، عن طريق تسجيل الوافدين على المدينة والخارجين منها، وحق فرض الغرامات على الذين لا يذعنون للأوامر التنظيمية الجديدة التي تخوّل للأمين بأن يسجن أو ينفي كل عضو من جماعته يرفض الخضوع لسلطته.

هذا الدور الخاصّ الذي أصبح يقوم به الأمين من جهة، وتوسيع صلاحياته من جهة أخرى، أدّى إلى سوء العلاقة بينه وبين أعضاء جماعته، حيث تمرّدوا عليه ورفضوا الخضوع له! وحسب الوثائق الأرشيفية المعتمدة في هذه الدراسة، فإن الخلافات بين الأمين وأعضاء الطائفة أخذت تبرز منذ سنة 1832 على الأقل. ولكن الوثائق لا تكشف عن سبب التمرد الذي وقع في هذه السنة، والذي يُرجّح أن يكون بسبب محاولة الأمين استغلال صلاحياته المُوسّعة، بالرفع من قيمة الضريبة المحددة على أعضاء جماعته، ثم استصدار قرار السجن والنفي في خصوص الذين رفضوا الانصياع لأوامره، مما أدّى بهم إلى التمرّد عليه.

وعند وقوع هذا التمرد، طُرحت القضية على الحاكم العام، والذي قام في 24 نوفمبر 1832 بمراسلة جماعة بني مزاب حول القضية، حيث جاء في المراسلة ما يلي: "سعادة الجنرال الكبير لوديك دوروفيقو (Duc de Rovigo) بلغه يوم التاريخ [كذا] أن الناس انتع [كذا] بني مزاب راهم [كذا] عاصيين على حضرة سي مولود بن احمد أمينهم ولم يسمعوا الأوامر". وأمام هذا الوضع أكّد الحاكم العام مساندته التامّة لهذا الأمين الذي كان قد سجن بعض رؤوس التمرد من أعضاء جاليته المزابيين، حسب ما تقضيه صلاحياته مثلما يؤكّده الحاكم العام كالآتي: "فلذلك سعادته راهو [كذا] فوض الأمر إلى مولود الأمين المذكور أن يرمي في الحبس ويضرب العصا وينفي كلّ من يكون من بني مزاب مخلّط أو مفسد أو يحبّ يقيم الهرج والمرج ضدّ الأمين أو بين جماعته" وأن "لا يعترض أحد البتة للأمين".

ثمّ يؤكّد الحاكم العام أمره على "جميع بني مزاب أن يسمعوا ويطيعوا أوامر وأحكام مولود أمينهم". لكنّه من جهة أخرى "يأمر مولود أيضا أن يحكم في جماعته بالحق والعدل والحذر ثم الحذر على من يعمل بالخلاف" فإذا حدث تمرّد، فـ"الأمين لازم عليه أن يعرفنا عن من لا يطيعه أو يعصاه [كذا] من جماعته لأنّهم ملزومين بطاعته وإكرامه واحترامه (...)"[22].

يبدو أن عقوبة السجن التي سلّطها الأمين على أعضاء جماعته كان فيها الكثير من التعسف، حيث تجاوزت السنتين مثلما تثبته مراسلة جماعة بني مزاب إلى الحاكم العام بتاريخ 31 ديسمبر 1834: "واليوم هذا الناس محبوسين من غير إذنك واليوم احنا [نحن] ناس البلاد ما نعرف من يحبس بالحق من غيرك". ومثلما يظهر كذلك من هذا النص، فإن الأمين كان يصدر قرار السجن دون العودة إلى الحاكم العام.

ثم طالبت من الحاكم العام الإفراج عن المسجونين "هذا الناس راهم مظلوم ظلم كبير [كذا] ولا نقدر على هذا الناس راهم قليلين [فقراء] ما عندهم شيء، وهذا الحرام ارماها عليهم الأمين الكبير انتعهم" [كبيرهم][23] واليوم أنت تحكم بينهم بالحق، والسلام"[24].

ونظرا للتجاوزات التي كانت تقع من طرف الأمين، وعندما عزمت الولاية العامة في الجزائر إعادة تنظيم الطوائف الحرفية سنة 1835، رأت جماعة بني مزاب تذكير إدارة الاحتلال بالوضع "الصحيح" الذي يرون أنّه يجب أن يكونوا عليه، وهو الوضع الذي كان قائما قبل الاحتلال، حيث راسلوها بتاريخ "الثالث والعشرين صفر عام 1251هـ" بيّنوا في مراسلتهم أنّ ما كانوا يحظون به من مكانة لدى الأتراك العثمانيين، كان بفضل دورهم في الدفاع عن مدينة الجزائر عندما جاءت "طائفة السبنيول وأرادوا أخذ بلدة الجزائر (...)"، وكان مقابل ذلك أن أجاب الأتراك على مطالبهم وهي حسب أصحاب الرسالة: "طلبنا البيع والشراء في صنعتنا وكذلك لا يتصرف فينا أحد" أي في شؤونهم الداخلية "لا بقتل ولا بحبس ولا بتعزير ولا غير ذلك حتى إذا حكموا أحدا من جماعتنا فإنهم يأتوا به إلى أميننا وهو يتصرّف فيه كيف يشاء (...) ومن جملة ذلك أن جميع الحمامات بيدي بني مزاب (...)". كما بيّنوا له إحدى صلاحيات الأمين، وهي أن "يأخذ عادته من الجماعة سواء كان حانوت أو حمام أو غيره من بني مزاب"، وفي الأخير أشهدوا على صحة ما يقولون عددا من أعيان مدينة الجزائر، منهم "السيد علي الحفاف (...) وبشهادة الحاج محمد أمين البساكرة (...)"[25].

لم تحدث إدارة الاحتلال تغييرات كبيرة على نظام طائفة بني مزاب، حيث أصدرت قرارها بتاريخ 01 جويلية 1835، وأهمّ ما جاء فيه أنّ مهمّة الأمين تكمن خاصّة في: "المراقبة البوليسية لبني مزاب المقيمين بمدينة الجزائر"، كما أنّ المزابيّين الذين يدخلون إلى مدينة الجزائر ويخرجون منها، يتوجّب عليهم إعلام الأمين بذلك "وبأسباب

مغادرتهم للمدينة"[26]. كما حدّدت المادة 03 من نفس القرار قيمة الضريبة السنوية التي يجبيها الأمين عن أعضاء جماعته والتي قدرت بـ12000 بوجو.

أما الأمين فيكون تعيينه من طرف الحاكم العام على الجزائر من بين ثلاثة مرشحين، باقتراح من الأمين المنتهية صلاحياته، والغرض واضح من هذا وهو ضمان ترشح أمناء يسيرون نفس سيرة سابقهم في خدمتهم للإدارة.

لكن السياسات المنتهجة من طرف إدارة الاحتلال اتجاه طائفة بني مزاب، كانت كلّ مرّة تؤدّي إلى نتائج وخيمة على مستوى الطائفة، فقد أدّى تدعيم سلطة الأمين إلى قيامه بتجاوزات في حقّ أعضاء جماعته، وكانت السلطات الرسمية تتغاضى عن ذلك - مثلما تثبته المراسلة التي سيلي عرضها- مقابل ولاء الأمين لها، حيث لم يكن يهمّها غير ذلك.

تغليب المصلحة الخاصة للأمين، أدّى إلى تمرّد أعضاء جماعته عليه، مثلما يذكره تقرير موجّه إلى الحاكم العام: "إنّ أمين المزابيين باحمد القهواجي، أصبحت سلطته غير معترف بها، لقد تحدّاه أربعة من بني مزاب (...) أمس ورفعوا أيديهم عليه، ولذلك فهو يطلب معاقبتهم. (...) إنّ هذا الشخص شديد الولاء لنا (...) بشكل يجعلنا لا نشكّ فيه. هناك مؤامرة تحاك ضدّه لتعويضه، لذلك فإنّه من غير اللائق سياسيا الاستغناء عن خدمات هذا الرجل (...) ومن المحتمل كما ذكر سابقا أن هذا الأمين يكون قد دفع أموالا إلى بعض الأشخاص ليرشحوه لهذا المنصب (...)"[27].

وبالفعل، وقفت الإدارة إلى جانب الأمين، حيث أصدر الحاكم العام بالاتفاق معه، قرارا بنفي بني مزاب المشوّشين من مدينة الجزائر، وذلك ما يظهر من خلال رسالة غير مؤرّخة من الأمين باحمد القهواجي إلى الحاكم العام، يقدّم له فيها أسماء المتمرّدين عليه، جاء فيها ما يلي: "مثلما طلبتم مني سيدي، دونكم أسماء المزابيين الذين رفضوا الاعتراف بسلطتي، والذين تسبّبوا في اضرابات مسّت بالأمن العام، وأسماؤهم كالآتي: ابراهيم بن باحمد، باحيو بن شريف، ابراهيم بن بكلي، عبد العزيز.

سترون سيدي الحاكم العام عندما يتمّ نفي هؤلاء الأفراد الأربعة، كيف سيسود الاستقرار بين أعضاء الطائفة (...). خادمكم المخلص باحمد القهواجي أمين بني مزاب"[28].

حسب تقرير آخر، كان ثلاثة من هؤلاء الأشخاص "زعماء قبائلهم"[29] في مدينة الجزائر، والمقصود بالقبيلة هنا جماعة المدينة الواحدة من مدن مزاب، وبالرغم من مكانتهم إلاّ أن الإدارة وقفت مع الأمين باحمد القهواجي، وذلك رغم تهديد العديد من بني مزاب بالتضامن مع زعمائهم والخروج من مدينة الجزائر[30].

ونتيجة لذلك أرسل جماعة من بني مزاب برسالة إلى الحاكم العام بتاريخ "أول رجب عام1251[هـ]" (02 نوفمبر 1835 في النسخة الفرنسية للرسالة) يشتكون فيها من الأمين المعيّن على رأس جماعتهم، وطلبوا من المارشال كلوزيل بأن يبدّل "الأمين الموجود الآن" واعتبروا ذلك خدمة كبيرة يقدّمها لهم، "وإلاّ فيبقى الهرج والتخليط على حاله" (ولعلّ هذا دليل على وقوع اضطرابات بسبب تمرد بني مزاب على أمينهم) وبرّر أصحاب الرسالة ذلك بأنّ "هذا الأمين أحمد القهواجي لا يصلح ولا يليق بيك وبينا [كذا]، لأنّه رجل يحب يعرّينا [كذا] ويأخذ مالنا ظلما". وهذا بيان واضح على الابتزاز الذي أصبح الأمين يمارسه على أعضاء جماعته بعد أن أطلقت الإدارة يده عليها.

ثم كذّبت جماعة بني مزاب في نفس الرسالة ما ادّعاه الأمين من أنّهم "ضربوه وأهانوه وغيره (...) ولكن لأجل أنّهم ما أحبوه ولا أعطوه مطلوبه جزاه [كذا] هو ضربهم وشكى بهم بالكذب وحبسهم بالباطل (...) واليوم نطلب من الله ومنكم أن تقولوا [أي: تقيلوا] الأمين المذكور وتردّ لنا المسمى الحاج (...)[31] لأنه من كبرائنا ويعرف أكثر العرب وأهل البلد ومحبوب منّا ومنهم"، وسبب حبّهم له حسب نفس الرسالة هو: "لأنّه عادل يخاف الله ويعمل الحقّ والخير مع الفقير والمظلوم، وحين يرجع أمين علينا ترتاحوا من زقانا [أي: صراخنا] وشكوانا (...)"[32].

تظهر في نهاية الرسالة إشارة هامة إلى أحد الأدوار التي كان يقوم بها أمين الطائفة، وهو الدور الاجتماعي، ففي نص الرسالة جاء في تبرير طلب أعضاء الطائفة بإعادة الأمين السابق الذي تم تغييره، بأنّه "عادل يخاف الله ويعمل الحقّ والخير مع الفقير والمظلوم".

ولعلّ أهمية الجانب الاجتماعي للتنظيمات الإثنية والحرفية، هو الذي جعل بني مزاب والبساكرة يتمسكون بهذا التنظيم، الذي كان يحقّق التأطير الاجتماعي لأفراد الطائفة، حيث تضمن لهم الشغل، والمسكن بالتبَع (ففي الغالب كان العمّال يقيمون في محلّ العمل التابع "للمعلّم" أو ربّ العمل)، كما تسهل عملية التكافل بين الأعضاء، خاصة مع تزايد عدد العمال البرانية في الجزائر، بسبب الحركية الاقتصادية لمدينة الجزائر، عكس الأرياف التي كان تعاني من اضطرابات السنوات الأولى للاحتلال، ففي سنة 1838 كان عددهم 3382 عامل، وبلغ سنة 1839 مجموع 5243 عاملا مُوزّعين كالآتي: قبائل زواوة: 2829، مزابيون: 703، بساكرية: 814، زنوج: 408، قبائل مزيتة: 273، أغواطيون: 116. ثم بلغ مجموع عدد البرانية سنة 1844 إلى 9670 عاملا، وفي 1849 وصل الرقم إلى 10742 عامل[33].

وبالعودة إلى الجانب الاجتماعي للتنظيم الحرفي ومهام الأمين، فإن إدارة الاحتلال لم يكن يهمّها ذلك كثيرا، بقدر ما كان يهمّها الوفاء لها ومراقبة الجماعة، حيث لم تكن تجاوزات الأمين في استخلاص الضرائب هي وحدها سبب اضطراب جماعة بني

مزاب وتمرّدهم على أمينهم، بل إنّ الولاء المبالغ فيه للإدارة من طرف الأمين باحمد القهواجي، جعله في نظر جماعته خارجا عن الملّة الإسلامية، حيث نعته أحد المزابيين الناقمين عليه في مدينة الجزائر بـ"الكافر" و"المسيحي"، ممّا دفع بالأمين إلى رفع القضية على الأنتوندون سيفيل، والذي بدوره رفعها إلى الحاكم العام، فأجاب هذا الأخير طلب الأمين باحمد في 11 نوفمبر 1835 في رسالة "إلى الأنتوندون سيفيل بالجزائر" جاء فيها ما يلي: "لقد أعلمتموني في تقريركم المرسل في الثامن من الشهر الجاري، أن أمين المزابيين طلب السماح له بالمعاقبة عن طريق الضرب [الجلد] للمدعو بوزيزي، الذي قال للعديد من أعضاء جماعته [بما فيهم الأمين]: إنكم لستم مسلمين، أنتم مسيحيون، لأنكم خدام المسيحيين. تجب في حق هذا الشخص عقوبة صارمة، (...) وأدعوكم بعدها إلى إعلامي بالنتيجة"[34].

نجحت إدارة الاحتلال الفرنسي في سياستها تجاه الطوائف والجماعات الإثنية كما يبدو، وحقّقت أهدافها من جرّاء تعاونها مع الأمين في السيطرة على الجماعة، رغم المشاكل التي وقع فيها الأمناء من جرّاء سوء تسييرهم لشؤون الطائفة، وما يؤكّد ذلك بوضوح، التقرير الذي أرسلت به وزارة الحرب الفرنسية إلى الحاكم العام سنة 1837 والذي جاء فيه ما يلي: "سيدي الحاكم العام، فكّر مجلس الإدارة في عدّة مناسبات في إعادة تنظيم طوائف كلّ من المزابيين والبساكرة، والسود، والأغواطيّين، وقبائل مزيتة. وأنتم من جانبكم كنتم قد أصدرتم على وجه العجلة في 4 جوان الأخير قرارا يقضي بتكوين طائفة القبائل في مدينة الجزائر. لقد درست بدوري بكلّ عناية هذا القرار، وكذلك المشاريع المقدّمة إلى المجلس في جلسته بتاريخ 22 ديسمبر 1836، وكذا قراراته المتخذة في 17 ماي الفارط و 3 جويلية 1837 حول أمين بني مزاب. هذه الدراسة جعلتني أقتنع بضرورة تأسيس مختلف الطوائف الأخرى، وبدون تأخّر".

وفسّر التقرير ذلك، بأهمّية الدور الذي يؤدّيه الأمين في ضمان مراقبة دقيقة لأفراد جماعته، و"جباية الضرائب عنهم"، وتطبيق العقوبات عليهم خاصّة "في حالة الإدانات التي يكون فيها إفراط (...)"[35]، فإصدار العقوبات والأوامر بالسجن كان يتم من طرف الأمين، وهو ما طالب التقرير الآنف الذكر بالإبقاء عليه.

ولهذا وسّعت إدارة الاحتلال نظام الطوائف، وذلك بمقتضى قرار الحاكم العام الصادر بتاريخ 31 جانفي 1838، وبمصادقة الملك الفرنسي لويس فيليب، أقرّ إعتماد الطوائف القائمة وإنشاء طوائف جديدة وهي كلّ من: "القبائل، البساكرة، المزابيين، قبائل مزيتة، الأغواطيين، والسود". وحدّد القرار مهمّة أمناء الطوائف بدقّة كالآتي: "المراقبة البوليسية لأعضاء الطائفة (...) والفصل في النزاعات التي تقع بينهم" والتي لا تؤدّي إلى ضرر جسدي. و وضع القرار في يد الأمناء أدوات لتطبيق سلطتهم وهي: "أولا: التغريم؛ ثانيا: السجن؛ ثالثا: العقوبات الجسدية المقررة من طرف التشريع السائد في البلد [الجلد]".

كما جاء في المادة الرابعة من القرار أنّه على الأمناء: "الإخبار عن كل فرد من أفراد جماعته يرى أنّه يشكّل خطورة معيّنة". كما يتعيّن على الأمناء باستمرار، تقديم سجلّ بأسماء أعضاء الطائفة وأرقامهم التسلسلية في الطائفة ومِهنهم، والقبائل التي ينتمون إليها. وكذلك يقدّمون سجلاّ آخر بالقرارات التي اتخذوها اتجاه أعضاء جماعاتهم. هذا بالإضافة إلى دفاتر خاصة بكل أعضاء الطائفة، حيث يقيّدون فيها تحركات كلّ فرد، تاريخ مغادرته وتاريخ عودته، ولا يجب التأخر عن الإبلاغ عن تاريخ العودة بأكثر من 24 ساعة، وإلاّ فإنّ صاحبها يتعرّض للتغريم. وجاء في المادة 14 أنه لا يسمح لأي شخص ينتمي إلى الفئات المذكورة بالاستقرار في الأقاليم التي تقع تحت سيطرة الفرنسيين، إذا لم يكن اسمه مسجّلا لدى الأمين، ولديه دفتر ورقم خاص به. كما أصبح كل فرد يدفع عند مغادرته رسما قدره فرنكان، وعند عودته يدفع رسما بـثلاثة فرنكات، ثم ألغي هذا النظام وفرض مكانه رسم سنوي قدره فرنكان اثنان.

أمّا عن أجرة الأمناء، فقد حدّدها القرار سنويّا فيما بين 900 و1500 فرنكا، حسب أهميتهم، هذا بالإضافة إلى جزء من ناتج الغرامات ورسوم المغادرة والعودة. أما الكاتب فيتقاضى أجرة تتراوح ما بين 600 و720 فرنك، والشواش ما بين 480 و600 فرنك.

كما تضمّن القرار في المادة 22 منه، مبدأ المسؤولية الجماعية على أعضاء كل طائفة، عندما يقوم أحدهم أو بعضهم بمخالفة، وعند عدم تحديد الشخص المرتكب للخطأ من قبل جماعته، فإن كل الطائفة تدفع الغرامة على قدر الخطأ المرتكب[36].

يبيّن هذا القرار أهداف الإدارة الفرنسية الاستعمارية بوضوح، وهي المراقبة البوليسية، والقمع السياسي لكلّ من يعمل في غير صالحها، أو يشكّل خطرا عليها، هذا إلى جانب العائدات الماليّة الهامّة التي كان الأمناء يستخلصونها عن أعضاء طوائفهم في الحالات المذكورة آنفا. ورغم التجاوزات التي كانت تقع من الأمناء في حق أعضاء جماعاتهم، مثلما قام به أمين بني مزاب سنة 1834 من سجن عشرة أشخاص من الجماعة لأنّهم رفضوا دفع الضريبة التي طالبهم بها[37]، إلاّ أنّ الإدارة وقفت إلى جانب الأمناء الذين أصبحوا أداة من أدوات تنفيذ سياستها.

أحدثت إدارة الاحتلال العديد من التعديلات على نظام الطوائف الحرفية في مختلف مدن التل الجزائري، وذلك بمقتضى قرارات ومراسيم عديدة مثل قرار 08 جانفي 1845، قرار 16 فيفري 1847، مرسوم 05 مارس 1847، مرسوم 23 سبتمبر 1850 ... الخ. وعندما تمكّنت الإدارة من التحكّم المباشر على المناطق المحتلّة، وكذلك بعد تراجع العائدات المالية للأمناء[38]، وعندما أصبح بالإمكان الاستغناء عن هؤلاء "الأمناء" الوسطاء ، أصدرت مرسوم 25 سبتمبر 1868، ثم قرار 22 جانفي 1873[39]، اللذان نصّا على إلغاء نظام الطوائف البرانية بشكل نهائي.

الخاتمة

احتفظت السلطات الفرنسية في بداية الاحتلال بنظام الطوائف الحرفية، في إطار استراتيجية واضحة، وهي أن هذا التنظيم وبغض النظر عن دوره الاقتصادي، فهو يضمن للإدارة المراقبة الدقيقة لتحركات جماعات البرانية بمدينة الجزائر. في الواقع كان هذا التنظيم يخدم كذلك أعضاء الطوائف الحرفية، لأنه لم يكن بالنسبة لهم مجرد تنظيم اقتصادي فحسب، بل كان يؤطرهم اجتماعيا كذلك، حيث استمر أعضاء فئة بني مزاب مثلا، في التكفل بأعضاء جماعتهم الذين تعرضوا لأزمات مثل المرض أو غيره[40]. لذلك حرصوا في مراسلاتهم مع الإدارة على المطالبة بضمان السير الحسن للتنظيم، وعدم تقديم المصلحة الشخصية للأمين على حساب مصلحة الجماعة، لأن الأصل أن يسهر هذا الأخير على شؤون جماعته، لا أن يضرّ بهم.

لكن، كان احتفاظ سلطات الاحتلال بالتنظيمات الحرفية مؤقتا ولفترة انتقالية كما سبق تبيينه، وعندما أصبح غير مُجدٍ بالنسبة لها، قضت عليه مثلما قضت على فئة الحضر، ولو بطريقة أخرى، وكان ذلك بسبب "ضياع ثروة الملاكين الذين قادتهم المضاربات النهِمة إلى فقدان ثروتهم العقارية (...) ومنافسة الصناعات الأروبية للصناعات التقليدية، ممّا أدّى بهذه إلى الخراب (...) وهكذا فقد الملاّكون والصنّاع ثروتهم وافتقدوا نتيجة الاحتلال. وكانوا يمثلون أساس المجتمع الحضري. وقد سرى هذا القانون الاجتماعي على مختلف المدن رغم أن المدينة المتأثرة الأولى به هي العاصمة"[41]. وبهذا يقدم هذا المقال صورة لنتائج السياسة المتّبعة من طرف سلطات الاحتلال تجاه سكان المدن، ولاسيما الفئات النشيطة بها.

الملحق

رسالة جماعة من بني مزاب إلى الحاكم العام كلوزيل للمطالبة بتغيير الأمين بتاريخ "أول رجب عام1251[هـ]" (02 نوفمبر 1835 في النسخة الفرنسية للرسالة)[42].

قائمة المراجع

(1)- غطاس عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700 - 1830، رسالة دكتوراه دولة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2000 - 2001. نشر سنة 2007، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار.

(2)-Lespès R. Quelques documents sur la corporation des Mozabites d'Alger dans les premiers temps de la conquête، Revue Africaine, 1925, pp 197-218.

(3)- أنظر خاصة:

مروش لمنور، البرانية في العهد العثماني وفي بداية الاحتلال الفرنسي، منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الندوة العلمية الثالثة من 21 إلى 26 فبراير 1981، الجزائر.

(4) -Shaw Tomas, Voyage dans la régence d'Alger, Marlin Editeur, Paris, 1830, p 328.

(5) - بيليسييه (Pellissier de Reynaud Eugène) (1800-1858)، دبلوماسي، مؤرخ، وإداري، اشتغل بالجزائر العاصمة في بداية الاحتلال.

(6) - Pellissier de Raynaud, Annales Algériennes, Anselin et Guautier – Laguionie, Paris, 1836, pp. 466-467.

- أنظر كذلك:

Shaler W., Esquisse de l'Etat d'Alger, Traduit de L'Anglais par: Bianchi M. X., Librairie Ladvocat, Paris, 1830, p. 116.

(7) -Esquer G., Collection de document inédits/Dubois T., Mémoire sur Alger, 1809, p. 133.

(8) -Venture de Paradis, Alger au XVIII ème siècle, Fagnan, Adolphe Jordan, Alger, 1898, note n°1, p. 210.

(9) -Ibid.

أنظر كذلك:

Esquer G., Collection de documents inédits/Boutin, Reconnaissance des villes, …, 1808, p. 73

(10) - الشويهد عبد الله بن محمد، قانون أسواق مدينة الجزائر، تحقيق: الدكتور ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط2، 2006، ص 69.

(11) - الشويهد عبد الله بن محمد، قانون أسواق ...، مصدر سابق، ص 63.

(12)- Federmann Henri et Aucapitane Henri, « Notices sur l'histoire et l'administration du beylik de Titeri », in : R.AF., n° 11, 1867, p.214.

(13) -Houari Touati, Les corporation de métiers à Alger à l'époque ottomane, Revue d'histopire maghrebine, n° 47-48, Décembre 1987, p275.

(14) -Houari Touati, Les corporation de métiers Op. Cit., p. 273.

(15)-Houari Touati, Les corporation de métiers Op. Cit., p.p. 273-275.

(16)-Houari Touati, Les corporation de métiers Op. Cit., p279.

(17)-Pellissier de Raynaud, Annales Algériennes, Anselin et Guautier – Laguionie, Paris, 1836, T. I, p. 79.
(18) -C.A.O.M., Fond : FM, Série : F80, Carton : 556.
(19) - بفايفر سيمون، مذكرات أو لمحة تاريخيّة عن الجزائر، تق. وتع. أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 80.
(20) -Pellissier de Raynaud, Annales Algériennes, Houari Touati, Les corporation de métiers Op. Cit., T. II, p. 467.
(21)-Pellissier de Raynaud, Annales Algériennes, Houari Touati, Les corporation de métiers Op. Cit., p. 466.
يذكر Dubois كذلك أن تجارة بني مزاب تتجه إلى غدامس عن طريق بلاد الجريد:

Esquer G., Collection de document inédits/Dubois T., Mémoire sur Alger, 1809, p. 133.
(22)-C.A.O.M., Zone générique : alg, Fond: gga, Série : H, Carton : 1H2.
(23) - يبدو من صيغة الجمع في الكلمة كبيرهم، أن الرسالة من جماعة وادي مزاب وليس من الجماعة في مدينة الجزائر.
(24)-C.A.O.M., Zone générique : alg, Fond: gga, Série : H, Carton : 1H2.
(25) -C.A.O.M., Fond : FM, Série : F80, Carton : 557.
(26) -Ibid.
(27)-Ibid
Lettre au Gouverneur Général, Alger le: 01 Mars 1835.
(28) -C.A.O.M., Fond : FM, Série : F80, Carton : 557.
(29)-Ibid
Intendant Civil, Lettre au Gouverneur Général, Alger le: 04 Mai 1835.
(30) -C.A.O.M., Fond : FM, Série : F80, Carton : 557:
Le secrétaire par intérim de l'Intendant Civil, Lettre au Gouverneur Général, Alger le: 17 Mai 1835.
(31) - الإسم غير واضح تماما.
(32) - C.A.O.M., Fond : FM, Série : F80, Carton : 557. أنظر نسخة من المراسلة في الملحق.
(33) - سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1860-1900)، عالم المعرفة، 2009، ج.1، ص ص 107-108.
(34) -C.A.O.M., Fond : FM, Série : F80, Carton : 557:
Lettre à L'Intendant Civil, le: 11 Novembre 1835.
(35) -C.A.O.M., Fond : FM, Série : F80, Carton : 557:
Ministre Secrétaire d'Etat de la Guerre, Lettre au Gouverneur Général, Paris le: 20 Août 1837.
(36) - أنظر النص الكامل لقرار 31 جانفي 1838 في المصدر التالي:

Moniteur Algérien (Journal officiel de la colonie), n° 325: 09 Février 1838.
(37) -C.A.O.M., Fond : FM, Série : F80, Carton : 557:

Lettre d Gouverneur Général à L'Intendant Civil, le: 29 Novembre 1834.

(38) - مروش المنور، البرانية في العهد العثماني ...، مرجع سابق، ص 11.

(39)-Houari Touati, Les corporation de métiers Op. Cit., p279.

(40) -C.A.O.M., Fond : FM, Série : F80, Carton : 556.

(41) - سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية ...، مرجع سابق، ج.1، ص 88.

(42) – المصدر: .C.A.O.M., Fond : FM, Série : F80, Carton : 557.